المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

14/04/2015

Sahara : Face à face entre pro-Polisario et forces de l'ordre, avec une mission de l'ONU comme arbitre

Des représentants de l'ONU sont au Sahara. A Laâyoune, les partisans du Polisario comptent saisir cette présence pour organiser une « grande marche » ce mercredi. Ils parient sur une intervention musclée des forces de l'ordre pour relancer leur demande d'élargissement du mandat de la Minurso à la surveillance des droits de l'Homme dans la région.

Les arrivées dans la région de missions du HCR et du Haut-Commissariat aux droits de l'Homme devraient passer à la vitesse supérieure en 2015. Ban Ki-moon a insisté sur ce point. Une délégation du Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'Homme est d'ailleurs arrivée hier soir à Laâyoune.
Sur son agenda de ce mardi, des entretiens avec l'antenne du **Conseil national des droits de l'Homme** au Sahara. Des réunions sont également programmées avec des membres de l'association CODESA, présidée par Aminatou Haidar. La mission terminera le 19 avril son déplacement dans la province par une escale à Dakhla.
Demain, une marche des pro-Polisario de l'intérieur
Les partisans du Polisario réunis au sein de la « Coordination Gdim Izik » comptent tirer le maximum de bénéfices politiques de la présence de représentants d'un organisme onusien. Ils annoncent une « grande marche » pour demain, mercredi. Une protestation qui devrait sillonner les quartiers de la ville connus pour abriter une forte communauté favorable aux thèses du Front.
Du côté des services de sûreté, l'heure est à une mobilisation particulière. « Des instructions ont été données aux forces de l'ordre afin d'éviter de tomber dans le piège de la provocation des groupes de jeunes pro-Polisario », confie une source locale à Yabiladi. « Une intervention musclée avec des blessés et des arrestations dans les rangs des manifestants et de surcroît sous les regards d'une délégation du Haut-Commissariat aux droits de l'Homme tomberait à point nommé pour la machine de propagande du Polisario en quête de ce genre d'incidents pour rebondir. D'autant plus que le Conseil de sécurité examinera le jeudi 16 avril le dossier du Sahara occidental », ajoute notre source.
Le Maroc est appelé à préserver les points positifs qu'il a gagnés dans le rapport du secrétaire général de l'ONU en modérant sa réaction. La marche de demain est la dernière carte que joue le Polisario en vue d'amener le Conseil de sécurité à adhérer à sa demande d'élargissement du mandat de la Minurso à la surveillance des droits de l'Homme au Sahara occidental.

http://www.yabiladi.com/articles/details/35106/sahara-face-face-entre-pro-polisario.html

فعاليات مهرجان كناوة وموسيقى العالم في نسخته الـ18

مهرجان كناوة يبلغ سن الرشد الإبداعي ويواصل صون الهوية التراثية المغربية

12/10982

يوسف هناني

يحتفي مهرجان الصويرة كناوة وموسيقى العالم في الفترة الممتدة ما بين 14 و17 ماي المقبل ببلوغه سن الرشد الإبداعي ونضج مبادراته لصون الهوية التراثية المغربية كما سيجعل من إفريقيا إمتداده الفكري.

وتستعد مدينة الصويرة لاحتضان فعاليات مهرجان كناوة وموسيقى العالم والمغرب يخطو خطواته الأولى نحو جعل من المهرجان تراثا شفويا وغير المادي على المستوى العالمي وإدراج الثقافة الكناوية في طلب تقدم به لليونسكو ضمن ضمن ذات التراث.

وقد أشارت نائلة التازي عبدي، مديرة المهرجان، خلال لقاء صحافي نظم اليوم الخميس الماضي بالدار البيضاء لتقديم هذه التظاهرة الفنية، أن هذا المسعى، الذي تدعمه وزارة الثقافة ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون «من المتوقع أن يتحقق بعد سنتين».

وأعلنت نائلة التازي عبدي أن لجنا تابعة لليويسكو ستشرع في المستقبل من الأيام في القيام بالأبحاث والدراسات حول التراث الموسيقي الكناوي مؤكدة أن إنتاج وإصدار أنطولوجيا موسيقى كناوة، تعد مكونا أساسيا في الملف الذي قدمه المغرب لليونسكو.

وبعد أن أشارت إلى أن بلوغ هذا المبتغى سيترامن مع دخول المهرجان سنته العشرين، أعربت مديرة مهرجان كناوة وموسيقى العالم عن أملها في أن تكون هذه الذكرى الاستثنائية مناسبة للاحتفال بهذا الاعتراف الدولي بموسيقى وثقافة كناوة.

لم تردد نائلة التازي عبدي في التاكيد على أن من اختيارات مهرجان كناوة وموسيقى العالم، الذي يعتبر منذ نشأته فضاء للتلاقح الفني، وهو يبلغ سن رشد إيلاء عناية كبيرة لنوعية الطبق الفني للمهرجان عوض الاهتمام بكم المشاركات في فعالياته.

وأكدت مديرة مهرجان كناوة وموسيقى العالم، أن هذا الملتقى الفني، الذي يرتقب أن يجمع هذه السنة 300 من كبار الفنانين والموسيقيين من قارات العالم، من المتوقع أن يستضيف المهرجان، الذي عبرت شهرته مع توالي الدورات الحدود، أزيد من 500 ألف زائر سوف يتمتعون بطبق فني غني ومتنوع.

وستشمل برمجة فعاليات مهرجان كناوة وموسيقى العالم في نسخته الـ18 حفلات موسيقية فردية وأخرى للمزج، حيث ستقام العروض الفنية العمومية مجانا في خمس خشبات بمناطق متفرقة بالمدينة، هذا بالإضافة إلى سهرات إيقاعية و«ليلات» تجعل من موسيقى كناوة أرضية خصبة ينهل منها فنانون من مختلف بقاع العالم وتجعل من مشاركتهم،أيضا، منطلقا لإشعاع تراث فني كناوي عميق بجذوره المغربية وامتداده الافريقي.

كما سيشارك في فعاليات مهرجان كناوة وموسيقى العالم في نسخته الـ18 أكثر من 20 معلما كناويا، منهم من أصبحوا سفراء للمغرب وإفريقيا للتراث الموسيقى الكناوة ساهمو في التعريف وتمكينه من الاستمرارية بعدما ظل طي النسيان لفترة طويلة وساهموا ايضا بنزع الطابع الفولكوري عن هذا الفن الكناوي وجعله ارثا ثمينا يشهد على تمازج الطابع الأفريقي للمغرب وبعده المتصوف كذلك.

وستتيمز هذه المشاركة بـ«الموكب» ينطلق من باد دكالة إلى ساحة مولاي الحسن بقيادة كناوة ولمعلمين يعلن انطلاق فعاليات مهرجان كناوة وموسيقى العالم في نسخته الـ18 هذا في الوقت الذي ستحتضن فيه ساحة مولاي الحسن، التي أصبحت رمزا للمهرجان، الحفل الموسيقي الافتتاحي الذي سيجمع لمعلم حميد القصري في عرض فني مع الفنان الأفغاني حومايون خان حيث يأتي السيتار لملاقاة الكمبري في توليف متناغم بين أنغام المغرب والهند وأفغانستان فيما ستميز الحفل الختامي بعرض للمعلم محمود كينيا من المغرب وكريم زياد من الجزائر.

هذا، وأوضحت نائلة التازي عبدي أن هذه الدورة تشكل بداية عهد جديد، أي عهد النضج والشراكة بين القطاعين العام والخاص، موضحة أن مدينة الصويرة، التي تساهم لأول مرة في ميزانية المهرجان بمبلغ 12.5 مليو درهم، أصبحت مقتنعة حاليا بأن الوقت قد حان «للالتزام أكثر، والمساهمة في تمويل المهرجان للمساعدة على استمرار هذه التظاهرة».

وأضافت مديرة مهرجان كناوة وموسيقى العالم أن مهرجان كناوة وموسيقى العالم ساهم بدون شك في التنمية اقتصادية والاجتماعية لمدية الصويرة عبر الثقافة التي تشكل وسيلة قوية تحمل رسائل السلام والانفتاح والإنسانية، مشيرة إلى أن كل درهم يستثمر في تنظيم المهرجان يعود بالنفع على مدينة الصويرة بما يعادل 17 دهما كمداخيل سياحية وتجارية.

وفي معرض استحضارها لبعض محطات المهرجان، ذكرت نائلة التازي عبدي بانه في سنة 1998، انطلق مهرجان كناوة و موسيقى العالم تحت شعار «الحرية، العيش المشترك، الكونية والإخاء» موضحة أن هذه هي إحدى مهام المهرجان الرئيسية منذ 18 سنة».

ومن جهته، أكد المدير الفني للمهرجان، عبد السلام علي كان، أن هذا المهرجان مبني على حمولة ثقافية كبيرة وأن هذه الحمولة هي التي جعلت الشباب المغربي يميل لتراثه من خلال إنشاء مجموعات فنية راقية أصبح لها صيت عالمي.

وستتميز دورة هذه السنة لمهرجان كناوة وموسيقى العالم، الذي فقد على امتداد 18 سنة 12 معلما كناويا، ستتميز بمشاركة فنانين عالميين كبار سياتون لملاقاة كناوة (لمعلمين) بروح التقاسم والحوار في إطار أعمال فنية ثنائية كما ستعمل الحفلات الموسيقية الانتقائية على تحقيق التوازن بين كناوة والجاز والاكتشافات الموسيقية العالمية.

وهكذا سيلتقي لمعلم حميد القصري في عرض فني مع الفنان الأفغاني حومايون خان، كما سيلتقي لمعلم محمد كويو مع طوني الين من نيجيريا، في حين سيلتقي لمعلم عزيز باقبو مع جون الكناوي الأبيض (المغرب).

وفي السياق ذاته، سيجمع عرض فني بين لمعلم مصطفى باقبو وميكيل نوردسو باند (الدانمارك)، كما سيجمع عرض آخر بين لمعلم حسن بوسو وكيني كاريت (الولايات المتحدة الأمريكية)، في حين سيجمع عرض آخر بين لمعلم محمود كينيا وكريم زياد من الجزائر.

وستتميز فعاليات مهرجان كناوة وموسيقى العالم في نسخته الـ18 بتنظيم ملتقيات وندوات، تركز على الجودة والأصالة والتقاسم، وفي هذا الصدد يتضمن برنامج هذه الدورة تنظيم الدورة الرابعة لمنتدى المهرجان بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الانسان «نساء قادمات» تحت شعار «نساء إفريقيات: الأبداع والاستثمار» بمشاركة أكثر من 30 باحث من إفريقيا جنوب الصحراء وآسيا وأوروبا.

وبالموازاة مع تنظيم محطة يطلق عليها «شجرة الكلمات»، وهي عبارة عن منتدى للحوار والتبادل أحدث سنة 2006 ، ويعقد كل ظهيرة، ابتداء من الساعة الرابعة بالمعهد الفرنسي للصويرة، حيث يجري حوار حر في جو حميمي بين فناني كناوة وضيوف موسيقى العالم ستكون فعاليات مهرجان كناوة وموسيقى العالم في نسخته الـ18 مجالا لإبراز ثمار شراكات لفائدة شباب الصويرة المبدع من خلال تنظيم ورشات تكوين لفائدة الشباب الموسيقين ضمن إقامات فنية.

إعتصام مجموعة من ضحايا حقوق الإنسان بمقر المجلس الجهوي لحقوق الإنسان بالعيون

أضيف في 14 أبريل 2015 الساعة 58 : 10

الصحراء الآن:الكوديسا

ظاهر في حدود الساعة 10 صباحا بتاريخ 13 أبريل / نيسان 2015 مجموعة متكونة من حوالي 20 مواطنة و مواطنا صحراويا من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان المغربي بمدينة العيون / الصحراء الغربية.

و جاء تنظيم هذه الوقفة لاحتجاجية السلمية احتجاجا من هؤلاء الضحايا الصحراويين على تماطل الدولة المغربية في إدماج مجموعة متكونة من 117 مواطنة و مواطنا صحراويا من حقهم في الإدماج الاجتماعي، باعتبارهم ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة من طرف الدولة المغربية يتوفرون على مقررات تحكيمية تتضمن توصيات تدعوا إلى إدماجهم اجتماعيا على غرار ما وقع لعدد من الضحايا بالمغرب و الصحراء الغربية.

و انتهت هذه الوقفة الاحتجاجية السلمية بلجوء مجموعة من هؤلاء المحتجين في الدخول في اعتصام مفتوح بمقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان المغربي بمدينة العيون / الصحراء الغربية، و يتعلق الأمر بكل من:

. المختطفة الصحراوية السابقة " الشابة الموساوي " المزدادة سنة 1974 متزوجة و هي حامل ، كانت قد تعرضت للاختطاف سنة 1993 من داخل فصل الدراسة بإعدادية علال بن عبد الله بالعيون / الصحراء الغربية.

. المعتقل السياسي الصحراوي السابق " الحبيب التومي " من مواليد سنة 1977 تعرض للاعتقال التعسفي سنة 1997 بالمسيد / جنوب المغرب و حوكم ب 03 أشهر سجنا نافذا.

. المواطن الصحراوي " محمد الليلي " المزداد سنة 1973 من ذوي الحقوق بعد أن كانت أمه " السالمة الليلي " قد تعرضت للاختفاء القسري سنة 1981 و لم يتم الكشف عن مصيرها إلا شهر يونيو 1991 .

. المواطن الصحراوي " المحجوب الرضاع " المزداد سنة 1987 من ذوي الحقوق عن أمه " عيشة بوشعيب " التي تعرضت للاختفاء القسري سنة 1976 و لم يتم الكشف عن مصيرها إلا بعد مرور حوالي سنة من الاختطاف.

. المواطن الصحراوي " التاقي الموساوي " المزداد سنة 1984 من ذوي الحقوق عن أمه " بوحلا غلي " التي تعرضت للاختفاء القسري سنة 1976 و ظلت مجهولة المصير لمدة تجاوزت السنة.

. المختطفة الصحراوية السابقة " الزينة السعدي " المزدادة سنة 1973 ، تعرضت للاختطاف بالعيون / الصحراء الغربية و هي تلميذة قاصر بسبب محاولتها اللجوء إلى مقر بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء بالصحراء الغربية، تعتصم معها ابنتها القاصر البالغة من العمر 12 سنة.

. المواطن الصحراوي " بوجمعة ديديه " المزداد سنة 1976 من ذوي الحقوق عن أبيه الحبيب أحمد لحسن " الذي تعرض للاختطاف سنة 1976 و استشهد بالمخبئ السري " قلعة مكونة " بعد مرور عدة سنوات و هو رهن الاختفاء القسري.

. المواطن الصحراوي " علي السباعي " المزداد سنة 1987 من ذوي الحقوق عن أمه " الدريجة الحافظي " التي تعرضت للاختطاف.

. المختطف الصحراوي السابق " المهدي الموساوي " من مواليد سنة 1978 متزوج تعرض للاختطاف سنة 1992 بمدينة العيون / الصحراء الغربية.

. المختطفة الصحراوية السابقة " السالمة المنصور " المزدادة سنة 1973 سبق و أن تعرضت للاختطاف سنة 1993 ، و هي مطلقة و تعتصم رفقتها ابنتها القاصر البالغة من العمر 08 سنوات.

و في إفادة لأحد المعتصمين أن رئيس المكتب المحلي للمجلس الوطني المغربي لحقوق الإنسان تدخل في حدود الساعة 01 و 30 دقيقة صباحا بتاريخ 14 أبريل / نيسان 2015 لمنع الذكور من المعتصمين البقاء داخل المقر إلى جانب المعتصمات ، و هو ما دفع بهم إلى مواصلة اعتصامهم خارج المقر المحاصر بسيارات الشرطة و مختلف عناصر الاستخبارات المغربية.

http://saharanow.com/news6291.html

كلميم : تنظيم حفل تقديم مؤلف جماعي حول الهجرة لجزر الكناري

كلميم 13 أبريل 2015/ ومع/

نظمت **اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان طانطان** – كلميم، نهاية الاسبوع الماضي بمقرها بمدينة كلميم، حفل تقديم مؤلف جماعي حول الهجرة المغربية لجزر الكناري للباحثين الجامعيين محمد الشارف ومحمد بنعتو ومحمد وهبي ويؤرخ المؤلف، الذي أصدره مركز الدراسات الصحراوية التابع لجامعة محمد الخامس بالرباط، في الجزء الكبير منه لهجرة أبناء منطقة واد نون والمجال المحاذي لها نحو الجزر الخالدات. وحسب بلاغ للجنة الجهوية لحقوق الانسان فإن تقديم هذا الكتاب يأتي في إطار جهود اللجنة للإسهام في النهوض بحفظ التاريخ والذاكرة وكذا الاهتمام بمختلف مجالات البحث العلمي التي تهم مجال اختصاصها الترابي. يذكر أن مركز الدراسات الصحراوية، الذي افتتح في فبراير 2013، أحدث بشراكة بين كلية الآداب والعلوم الإنسانية،–جامعة محمد الخامس أكدال الرباط والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ووكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم الجنوبية للمملكة والمكتب الشريف للفوسفاط. ويهدف المركز بشكل خاص إلى القيام بأبحاث متعددة التخصصات تهم مجالات المعرفة التاريخية والاجتماعية والثقافية بمفهومها الواسع للأقاليم الجنوبية وتشجيع البحث في خدمة التنمية. وللإشارة فان اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطانطان–كلميم، التي تم تنصيبها بتاريخ 21 دجنبر 2011، تضطلع، حسب المادة 28 من الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها. كما تعمل، حسب الظهير نفسه، على تنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بمجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على الصعيد الجهوي. ويشمل الاختصاص الترابي للجنة الجهوية لحقوق الإنسان طانطان– كلميم، أقاليم سيدي إفني و كلميم و طانطان وآسا–الزاك.

http://www.akhbarona.com/divers/116781.html

http://www.casacity.com/%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85-%D8%AD%D9%81%D9%84-%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%8A%D9%85-%D9%85%D8%A4%D9%84%D9%81-%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D8%A8%D9%83%D9%84%D9%85%D9%8A%D9%85_a9505.html

http://www.menara.ma/ar/2015/04/13/1600922-%D9%83%D9%84%D9%85%D9%8A%D9%85-%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85-%D8%AD%D9%81%D9%84-%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%8A%D9%85-%D9%85%D8%A4%D9%84%D9%81-%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%86%D8%A7%D8%B1%D9%8A.html

التقرير التاريخي "ل"بان كيمون ضربة موجعة للجزائر والبوليزاريو

لم يكن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بان كيمون مفاجئا للطرف المغربي الذي أبرز في محطات متعددة على حقه المشروع في أقاليمه الجنوبية ،في أجواء تحترم السيادة الوطنية والشرعية الدولية .

وطبيعيا ،أن صدمة المخابرات العسكرية الجزائرية ،والدولة الجزائرية شعرت بالانهزام ،والغبن في عدم نجاح مقاربتها الديبلوماسية العدائية للمغرب ،من خلال تسخير أرامل النظام الجزائري لنيل عطف المؤسسات الدولية منها على وجه الخصوص البرلمان الأوروبي ،والأمم المتحدة التي تحولت أروقتها الى مقرات لاستجداء العطف ،ونشر المغالطات ،والأكاذيب ،والمزاعم الهدامة التي تنشر ثقافة الحقد والكراهية ،ودعم التطرف ،والإرهاب .

تقرير الأمين العام للأمم المتحدة كان بمثابة السكتة القلبية التي ضربت النظام الجزائري المخادع ،ومعه اليتامى والأرامل المنتمين لجبهة البوليساريو ،والذين يعيشون تحت وطأة العبودية الظالمة في مخيمات ظلامية بتندوف .

والرسالة الأولى كانت في شهر مارس حيث عقد مجلس حقوق الانسان دورته 28 بجنيف بأروقة الأمم المتحدة حيث كان السفير الجزائري مرفوقا بديبلوماسيين جزائريين مكلفين بمهمة الاستزراق الفكري ،في مشهد رعاة الظلم ،مقيدين فكريا أرملة من صنف خاص تحمل اسم ادجيمي ،جلست طيلة شهر كقارئة فنجان"الشوافة" وسط مقصف الأمم المتحدة بجنيف تبحث عن شرعية دولية لكن قوبلت بالرفض ،والاقصاء ،والتهميش ،لأن ما كانت تتحدث عنه سوى وهم ،وأساطير سطرتها المخابرات العسكرية الجزائرية ،خلصت الى مواقف واضحة ،وصارمة لسفير الولايات المتحدة الأمريكية الذي تحدث بغضب ،ومرارة عن سوء فهم ،واستعمال حقوق الانسان ،والذي اعتبر أن حقوق الانسان ليست مدفعية لمواجهة سيادة الدول ،وليست وسيلة لدعم الارهاب .

الرسالة لم تلتقطها الديبلوماسية الجزائرية التي كانت تتحرك في أروقة الأمم المتحدة بجنيف ،ولم تترك فضاءا لنشر ثقافة العداء ،باشهارها ورقة الحقوق الانسان ،مستعملة محاكمة ارهابيي مخيم اكديم ايزيك الذين قد يكون "داعش" نقل عنهم منهجية الذبح وقطع الرؤوس والتبول على جثة ضحاياهم ممن يحافظون على الأمن العام .

حقوق الانسان ،ورقة تستعملها البوليزاريو في محطاتها الأخيرة ،وكان الجواب في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بان كيمون حيث أشاد بالمغرب ،وأشاد بانضمامه لاتفاقية ضد التعذيب ،وأشاد بالتطور الحاصل في مجال حقوق الانسان ،داعيا في الوقت نفسه احصاء سكان مخيمات تندوف ،وهو الاحصاء الذي يجب أن يتم في أسرع وقت لأنه سيكشف خدع الجزائر ،والبوليساريو.

ومن هنا ،تحركت آلة المخطط الدبلوماسي الجزائري المشوه لكن هذه المرة من دولة ضفة البحر الأبيض المتوسط ،اسبانيا الذي جاء قرار قضائها معطلا بدعوته استدعاء 11 مسؤولين مغاربة لارتكابهم جرائم مر عليها ما يقارب من ربع قرن ،كانت **محور تقرير المجلس الوطني لحقوق الانسان** ،مما يرجح أن التوقيت كان مهما لبعض لأطياف السياسية الاسبانية التي تعمل على جعل العلاقات الاسبانية مسمومة بعدما توطدت ،ودفعت بالبلدين الى ترسيخ ثقافة التعاون في مجالات متعددة ،وخاصة في مجال محاربة الارهاب ،الذي كان للمغرب دور كبير في تفكيك العشرات من الشبكات الارهابية التي كانت على استعداد للقيام بأعمال ارهابية على التراب الاسباني ،أكدتها مختلف وسائل الاعلام الدولية ،ومنها على وجه الخصوص اعلام صحافة دول البحر الأبيض المتوسط التي تعرف فيها العديد من النزاعات ،وتسهل انتقال ارهابيين ،وتهريب الأسلحة .

ان اسبانيا اليوم التي تعلق كل آمالها في التعاون المغربي ،وعلاقات الثقة مع المغرب وجب على قضائها مثله مثل قضاء كافة الدول احترام السيادة ،وعدم اصدار أحكام قبل فتح حوار مع الجانب المغربي ،الذي له من الوثائق والمستندات ما يشفي غليل الأعداء الذي يعملون على توجيه سهام العداء للمغرب والتي في الغالب الأعم تبرز الحقائق التي تجعل مؤسسات وطنية دولية تفقد مصداقيتها ،لأنها تكون ضحية لغياب الشجاعة للأعداء الذين يستعملون جهات خارجية في ملفات يجهلون عمقها التاريخي ،ويصدرون قرارات مشوهة شكلا ومضمونا .

المغرب ،وكما جاء على لسان بان كيمون خطى خطوات جد مهمة على مستويات متعددة ،ومنها الجانب الحقوقي الذي أبان المغرب أنه متمسك به ،ومتمسك بتطبيق الاتفاقيات الدولية لجعله بلدا رائدا في مجال حقوق الانسان ،وبلدا نموذجيا في الديمقراطية وحقوق الانسان في شمال افريقيا .

معاريف بريس
فتح الله الرفاعي

http://www.maarifpress.com/news8265.html

"أمنيستي" تدعو المغربَ نزْعَ الصفة الجنائية عن الإجهاض

هسبريس – محمد الراجي

بيْنما لا تزالُ المشاوراتُ حوْل الصيغة النهائية للفصول المتعلقة بالإجهاض في مشروع القانون الجنائي، وفي الوقت الذي يستمرُّ النقاش العمومي حوْل الموضوع، في ظلّ تباين الآراء بشأنه بيْن المؤيّدين للتقنين والمعارضين، ناشدتْ منظمة العفو الدولية (أمنيستي) الدولةَ المغربية بنزع الصفة الجنائية عن الإجهاض.

واعتبرت منظمة العفو الدولية المبادرة التي قامَ بها الملك محمد السادس، باستقبال كل من وزير العدل والحريات ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أواسطَ شهر مارس الماضي، ودعوتهم إلى بلورة صيغة متوافقٍ بشأنها حوْل الإجهاض "فُرْصةً فريدة لتكريس حقوق المرأة".

وانضمّت منظمة العفو الدولية إلى صفّ المطالبين بإباحة الإجهاض، إذْ ناشدت السلطاتِ المغربيةَ باغتنام فرصة المبادرة الملكية التي اعتبرتها "تاريخية"، من أجل نزع الصفة الجنائية عن الإجهاض، وتحسين أوضاع النساء والفتيات في المغرب، "وتمكينهنّ من الخضوع للإجهاض بطريقة سليمة وآمنة".

وبيْنما أجّلت وزارة العدل والحريات إدراج الفصول المتعلقة بالإجهاض في مشروع القانون الجنائي الذي نشرتْ نصّه قبل أسبوع على موقعها الإلكتروني، في انتظار التوصّل إلى توافقٍ بشأنه، قالت منظمة العفو الدولية إنّ تدخّل الملك في الموضوع "يشكل فرصة فريدة لنزع الصفة الجنائية عن الإجهاض، وعدم اضطرار النساء والفتيات بالتالي إلى الخضوع للعملية بطرق غير قانونية تشكل خطراً على حياتهن".

وكانَ الملك محمد السادس قد استقبلَ وزيريْ العدل والحريات **ورئيسَ المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، وأصدر الديوان الملكي عقب الاستقبال بلاغا أعلن فيه أنّ الملك طلبَ من المسؤولين الثلاثة بالتنسيق مع المجلس العلمي الأعلى بشأن التداول حول مختلف الآراء والتوجهات، ورفع اقتراحاتهم داخل أجل أقصاه شهر.

واستندت منظمة العفْو الدولية في تعليلها لطلب السلطات المغربية بنزع الصفة الجنائية عن الإجهاض، إلى أنّ جميع معاهدات حقوق الإنسان ذات الصلة، والصادرة عن الأمم المتحدة ووقع عليها المغرب، تنصّ على أنّ قوانين تجريم الإجهاض تشكّل "انتهاكا لكرامة النساء والفتيات واستقلاليتهنّ".

واعتبرت "أمنيستي" أنّ تنصيص القانون الجنائي المغربي على فرض عقوبات بالسجن ودفع غرامات في حال محاولة الخضوع لعملية إجهاضٍ خارج إطار ما تنصّ عليه المادة 453، التي تجيز الإجهاض في حالة وجود صحة الأمّ في خطر، بناء على تقدير الطبيب وبموافقة الزوج، قوانين تدفع النساء إلى الخضوع لعمليات الإجهاض بشكل غير قانوني، الأمر الذي يعرض صحتهن للكثير من المخاطر، ويجعلهن عرضة لعقوبات السجن المنصوص عليها"، بحسب تقرير المنظمة.

وناشدت "أمنيستي" السلطات المغربية باحترام "واجباتها الدولية على صعيد حقوق الإنسان، مشدّدة على ضرورة منْح النساء والفتيات "فرصة الخضوع للإجهاض الآمن والقانوني، لا سيما في الحالات التي تكون فيها صحة الأم البدنية أو النفسية معرَّضة للخطر، أو في حالات الحمل الناجمة عن الاغتصاب وزنا المحارم وحالات التشوه الخِلْقي الشديد للجنين".

إلى ذلك طالبت المنظمة السلطات المغربية بأن تكفل حصول النساء والفتيات على وسائل منع الحمل والرعاية المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية وحصول اللائي تعرضن لمضاعفات من الإجهاض على الرعاية الصحية اللازمة، "بصرف النظر عما إذا كان الأمر قد تم بشكل قانوني أم لا"، و "التوقف عن اشتراط موافقة الزوج قبل إجراء عملية الإجهاض"، معتبرة أنّ ذلك "يشكل انتهاكاً لحق المرأة في استقلالية قرارها بشأن جسدها".

http://www.allpress.pro/communaute/303778/-%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D9%8A--%D8%AA%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8E-%D9%86%D8%B2%D9%92%D8%B9%D9%8E-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%B6.html

رؤساء مقاولات وحقوقيون يناقشون واقع المقاولة بطنجة .

عمر أبراق

يحتضن مقر غرفة التجارة والصناعة والخدمات بطنجة يوم الأربعاء 15 أبريل ندوة حول موضوع "المقاولة وحقوق الانسان" والتي تنظمها اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بشراكة مع الغرفة المذكورة .

واستنادا الى البلاغ الصادرة عن اللجنة الجهوية لحقوق الانسان،والذي توصلت جريدة "تمودة تطوان" بنسخة منه فان الهدف الرئيس لهذه الندوة هو إطلاق سلسلة من لقاءات التفكير حول واقع حقوق الإنسان ومجال المقاولة عبر تنظيم عدد من الندوات واللقاءات التحسيسية والدراسات وتقديم وتبادل الشهادات حول إعمال حقوق الإنسان بالمقاولة سواء بالقطاع العام أو الخاص. كما تطمح للإسهام في المجهودات المبذولة على المستوى الوطني لتحقيق مناخ أعمال قائم على احترام الحقوق الإنسانية بما يتماشى مع مقتضيات دستور2011 وينسجم مع الصكوك الدولية المتصلة بحماية واحترام حقوق الإنسان في مجال المقاولة.

من جهة أخرى يضيف نفس البلاغ أن **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** منذ سنة 2008 أطلق عملية تفكير حول احترام حقوق الإنسان من لدن المقاولات وأشرك فيها مختلف الأطراف المعنية. كما أطلق المجلس سنة 2012 حوارا متعدد الأطراف حول حقوق الإنسان بالمقاولة ونظم في هذا الإطار سلسلة من اللقاءات التحضيرية التي أشركت الاتحاد العام لمقاولات المغرب وكل الأطراف المعنية سواء بالقطاع العام أو الخاص والمجتمع المدني.

يذكر أنه في طار إعمال توصيات الحوار متعددة الأطراف، أعد المجلس الوطني لحقوق الإنسان إستراتيجية ترمي إلى رفع توصيات للأطراف المعنية بشأن ملاءمة القوانين والسياسات الوطنية مع المعايير الدولية في مجال المساواة بين الرجال والنساء في الشغل وتقوية حظوظ الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على شغل ومكافحة تشغيل الأطفال وتوفير ظروف عمل كريمة بالإضافة إلى إرساء حوار سنوي متعدد الأطراف حول حقوق الإنسان بالمقاولة في المغرب وكذا تعزيز قدرات الأطراف المعنية (النقابات، الجمعيات المهنية، معاهد التعليم العالي المختصة في التدبير) في مجال احترام حقوق الإنسان بالمقاولة.

http://www.tamoudatetouan.com/%D8%B1%D8%A4%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%82%D8%B4%D9%88%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D8%A7/

الحقيقة الضائعة | إقحام الجيش في مصيدة الانتخابات مؤامرة على الاستقرار

13 أبريل 2015 في الحقيقة الضائعة التعليقات مغلقة

بقلم، مصطفى العلوي

في شتنبر 1975، استصدر الملك الحسن الثاني، فتوى من رئيس المجلس العلمي بفاس، عبد الواحد العلوي، للسماح لكل جنود القوات المسلحة الملكية المشاركة في حرب سيناء، بالإفطار في رمضان، حيث ذكرت الفتوى أن الرسول صلى الله عليه وسلم، قال لجنوده في إحدى الغزوات: "إنكم قد دنوتم من عدوكم، والفطر أقوى لكم، فكانت رخصة"، وهو ما علق عليه الحسن الثاني في خطاب سابع شتنبر 1975 متوجها بالخطاب ((**لأفراد قواتنا المسلحة، الذين هم مطوقون بمسؤولية عسكرية، تقتضي اليقظة والحيطة، واستكمال جميع مقومات المملكة المكرية، والقدرة البدنية بأن لهم رخصة الإفطار في رمضان**)).

والقائد الأعلى للجيش في هذين السطرين، حدد مسؤولية الجيش، ودوره تجاه جميع مقومات المملكة الفكرية، وكأنه يجيب على هذا الهوس الفكري، الذي أثاره اقتراح رئيس الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، بتعديل القانون 57.11، المتعلق باللوائح الانتخابية ((**للسماح لحاملي السلاح من جميع الرتب، وكذا أعوان القوة العمومية كيفما كانت تسميتها، بعوض أو بدون عوض، والذين لهم الحق في حمل السلاح خلال مزاولة مهامهم**)) بالسماح لهم بالمشاركة في العمليات الانتخابية.

بمعنى أننا سنرى حملة الرشاشات والبنادق والمسدسات، يصطفون بخوذاتهم، وربما يوقفون شاحناتهم العسكرية، وربما الدبابات، مصطفة في أبواب مكاتب التصويت.

أما خلفية هذا الاقتراح، فقد وصفها النائب البرلماني عبد الله بوانو، في البرلمان، بأن تساءل، مثلنا عن أهداف اقتراح مثل هذه التوصيات.

توصيات تأتي متزامنة مع الحملة العالمية ضد الإرهاب، وقد بدأت دول متأصلة في الديمقراطية، مثل فرنسا، تتساءل عما إذا كانت عمليات تجنيد رجال الجيش والأمن في الحرب ضد الإرهاب، ستضعف حقوق الإنسان، لتنطلق أصوات في أطراف اليمن وليبيا وسوريا، وتونس، ومصر، وربما نحن مستقبلا، متسائلين عن هذه الكوارث الجهنمية واستفحال العمليات الإرهابية، وقد أصبحت مبررا للتساؤل، عما إذا كانت حقوق الإنسان، بالنسبة لمكونات داعشية تذبح الإنسان، هي السبب في هذه الكوارث الأمنية التي أصبحت تهدد الأمن العالمي.

حسابيا، فإن اقتراح هذا المجلس الوطني المغربي لحقوق الإنسان، يعني بالنسبة للمصوتين حاملي السلاح(...) أن أصواتهم عندنا، لن تضع في الصناديق، أكثر من خمسمائة ألف صوت، وهو العدد الذي لا يتعدى أصوات حي واحد في مدينة كالدار البيضاء.

أم أن القصد، هو فتح باب للصراع الفكري والاجتماعي والسياسي، على مستوى المؤسسة المقدسة، القوات المسلحة الملكية، لتخرج من ثكناتها، وتبتعد عن مهامها النبيلة في الدفاع عن الوطن كله، لا حزب بعينه، إضافة إلى أن صاحب الاقتراح، بالسماح لحاملي السلاح في الاقتراع، لم يذكر في اقتراحه، أنه لن يكون ذا جدوى، إذا لم يحدد حتمية دخول أقطاب ومرشحي الأحزاب السياسية، للثكنات، لتنظيم حملاتهم الانتخابية، ومشاركة الجنرالات والكولونيلات والقباطن والليوناوات والعسكر العاديين، في التجمعات الانتخابية، لمعرفة البرامج التي يدعو لها مرشحو الأحزاب، سواء في مكاتب أحزابهم، أو في تجمعاتهم الانتخابية.

http://www.saharahoy.com/news5254.html

وإذا كان المشروع الثوري(...) لمنظمة حقوق الإنسان، يخطط أو يدعو لمشاركة حملة السلاح في التصويت، فكيف تحرمهم من حق الترشيح، مادام كل من له الحق في التصويت له الحق في الترشيح، وهذه هي الديمقراطية، حتى نرى ضباط القوات المسلحة غدا يترشحون لرئاسة المجالس البلدية، والقروية، ولعضوية البرلمان، ولماذا لا للحصول على أغلبية لرئاسة الحكومة.

ونحن الذين غير بعيد منا، نرى أن الفرق بيننا وبين الجزائر مثلا، أن دولة الرئيس بوتفليقة، تعيش أزمة مع جيشها الذي يحكم، ويفرض سياسته على الشعب الجزائري، بينما الجيش المغربي، يخيف الجزائر، لأنه جيش احترافي.

أكيد بحكم ما تحتفظ به الأرشيفات، إن رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يحزف على النغمة التي ضرب عليها محرروا الدستور الأخير، الجديد، وكان بينهم عدد من قدماء الثوريين والتقدميين(...) نجحوا في تغيير وإلغاء الفصل 65 في الدستور الملغى(...) والذي كان ينص على ((**أن إعلان حالة الحصار وإشهار الحرب، يحال(...) على المجلس الوزاري**)) ليتم تعديله في الفصل 49 من الدستور الجديد، وتصبح ((**من حق المجلس الوزاري أن يعلن حالة الحصار وإشهار الحرب**)).

بينما خطورة تسييس الجيش، بدل مهمته الأساسية النبيلة المحايدة(...) هي الكامنة وراء النوايا الراغبة في تسييس الجيش المغربي، ويحفل تاريخ الشعوب المتخلفة مثلنا(...) بنماذج الجيش المسيس، وقد رأينا مؤخرا كيف دعمت فيالق من الجيش اليمني حزب الحوثيين، الشيء الذي أدى إلى اختلال التوازن في اليمن، مادام الجيش المسيس تتحدى هياكله من أعلى دباباتها، ويحكم تفوقها التكويني والمسلح، جموع المتسيسين الحزبيين، وطبعا، تفرض عليهم إرادتها.

في الأيام التي لم يكن فيها للمغرب دستور ولا تصويت، ولا ديمقراطية ولا تحديث، نذكر ذلك الحدث الذي هز المغرب، عندما تذمر الجيش المغربي، في ذلك اليوم 17 أبريل 1911، قرابة مائة عام إذن، حينما فوجئ السلطان مولاي حفيظ، وهو في قصره بجماعة من العسكر تدخل عليه وهي تنادي: الشكوى على الله وعليك أ مولاي حفيظ.. لكن مولاي حفيظ غضب، ولم يقبل هذه المظاهرة العسكرية داخل القصر، وكلف رئيس حكومته، أن يأمرهم بأن يذهبوا للاستحرام بضريح مولاي عبد الله، حتى يقدموا اعتذارهم، إذن؛ ((**لكن أحد وزراء السلطان، وكان حاضرا، وهو محمد بن الحسن الحجوي، كتب أن أولئك الجنود، رفضوا الاقتراح وصاحوا: سنذهب إلى المشلة ونقاتل(...) فإنما أتيناكم لرفع تظلماتنا، وأنتم تأمروننا بالاحترام وخرجوا مغتاظين**)) (الحركة الحفيظية، علال الخديمي).

فقد حدث احتجاج العساكر المغاربة، بعد سماعهم لأخبار عن اتفاق السلطان، لإمضاء عقد الحماية مع فرنسا، وعله من الدروس التي استفاد منها الملك الحسن الثاني، عندما جعل من جيشه بعد الاستقلال، نموذجا للجيش الاحترافي، الذي تنحصر مهامه في حماية الوطن كله، بعيدا عن الأحزاب وعن التلاعبات السياسية.

أخطر من مظاهرة عساكر القشلة المغاربة في ساحة القصر الملكي، ما حصل أربعين عاما من بعد، في سنة 1951، عندما أراد الملك المصري فاروق زعزعة الحكومة المنتخبة، بمقتضى الدستور، والتي كان يرأسها زعيم حزب الوفد مصطفى النحاس ((**فقرر تعيين الجنرال محمد نجيب رئيس نادي الضباط، وزيرا للحربية، كأول محاولة لعسكرة السياسة(...) الشيء الذي رفضه رئيس الحكومة النحاس، فغضب الملك، وأراد تعيين السياسي علي ماهر، رئيسا للحكومة، فيدخل على الملك في قصره، قائد الجيش الفريق حيدر، ليفاجئ الملك، باحتجاجه على تغيير حكومة النحاس، دون استشارة قائد الجيش(...)**)) (النظام في أربعة أيام، محسن محمد).

بل إن الأوضاع تطورت، وكانت غضبة القائد العام للجيش، المحسوب على النظام الملكي، سببا لانقلاب عسكري سنة من بعد(...) كان رئيسه هو الجنرال نجيب، الذي سبق للملك فاروق أن عينه وزيرا للدفاع.

لأنه في ذلك الزمن، كما في زماننا هذا، كان مصير مصر، معلقا بصراع إنجليزي أمريكي، الإنجليز متشبثون بالدستور المصري وبالديمقراطية، وبالتالي مؤيدون للحكومة الشرعية، حكومة النحاس، والأمريكيون يناقفون الملك، ويصرح سفيرهم "اللورد كيرين"، بأن الملك فاروق ((**هو العنصر الوحيد الذي يجمع ويوحد**)) ولكنهم في السر، كانوا يحضرون للثورة التي حصلت سنة من بعد.

لأن الجيش كل جيش، بعساكره وأطره، يحظى بالاحترام والعناية، في إطار حصر مهامه في حماية الوطن ككل، وعندما يبدأ التعامل معه كسند للعمل السياسي، أو لأغراض مصلحية، لدى الهياكل الحاكمة، التي تبحث عن استعماله كسند انتخابي، فإن الخلل يحصل، مثلما كان الوضع في الجزائر، عندما اختفى الرئيس القوي، الهواري بومدين، وأراد السياسيون في حزب جبهة التحرير، بانقراض زعيمهم، سارعت قيادات الجيش، للاستيلاء على الحكم، ولكنهم إبعادا لكشف أوراقهم، كلفوا إحدى السيدات، لتنظيم عملية الاستقطاب. ((**وتأسست جماعة تسمى "جماعة حليمة" وهي زوجة الرئيس الجديد، الشاذلي بنجديد، التي سخرت مجموعة من المدنيين، حتى تتطلي على التدخل العسكري في سياسة الجزائر، ليتزعم أخوها الدكتور أمين بوركبة الحركة المؤقتة، وزوجت ابنتها، بمدني آخر "قدور الأحول"، وأخ الرئيس الشاذلي، عبد المالك، لتنفيذ المخطط العسكري لزوجها رئيس الدولة الجنرال الشاذلي بنجديد، الذي كان يريد دعم حكمه بزملائه العسكر، ليظهر وسط جماعة حليمة، الكولونيل توفيق، الذي أصبح قطب المخابرات الجزائرية، الذي هو في الواقع، واضع أسس الحكم العسكري للجزائر**)) (مافيا الجنرالات، هشام عبود).

وهو الوضع الذي أدى إلى اندلاع أول ثورة إسلامية في الجزائر، نظمتها جبهة الإنقاذ بزعامة عباسي مدني، بعد أن مهدت مجموعة مدام حليمة، لتسليم الحكم إلى الجنرالات: خالد نزار، العربي بلخير، بلعباس غزيل، توفيق، عبد المالك كزناية، الذين رصصوا كتلفاء لهم: الجنرالات محمد تواتي، أيت عبد السلام، العماري، ولازال من الصعب جدا على الجزائر، تحت أنظار رئيس الدولة المتعب، بوتفليقة، أن تحلم بديمقراطية حقيقية مادامت الديمقراطية، لا تتفاهم أبدا مع حكم العسكر.

معتقلون سياسيون سابقون يحتلون مقر اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون ويعتصمون به

الصحراء اليوم:مكتب العيون بلاغ

اعتصام مجموعة 117 ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالعيون السمارة الطانطان بوجدور سبق ان اصدرت توصياتهم من اجل الادماج ولكن لم يتمتعو بعد بها، امام مقر المجلس الجهوي لحقوق الإنسان بالعيون.
اشعار

تعلن مجموعة 117 ضحايا الاعتقال التعسفي والحاملين لتوصية الادماج الاجتماعي بناءً على قرارات هيئة الانصاف والمصالحة . انها دخلت في اعتصام مفتوح، بمقر اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الانسان بالعيون.وذلك بعد ان تلقت سيلا من الوعود الزائفة والكاذبة من طرف المجلس الوطني لحقوق الانسان.فبعد ان تم الاتفاق على فض الاعتصام الماضي الذي دام اشهر عدة على اثر اتفاق بين المجموعة ورئيس المجلس السيد ادريس اليزمي الا انه لاحظنا ان الادارة المركزية ادخلتنا في دوامة من الحوارات الفارغة والتي الهدف منها اطالة امد الملف. وبعد ان تبين لنا عدم جدية الادارة المركزية لحل الملف اتخذت المجوعة قرار الدخول في اعتصام مفتوح حتى تلبية مطالبها المشروعة والمتمثلة في تنفيذ توصية الادماج الاجتماعي وذلك ابتداءً من يوم 13/04/1915

http://www.saharahoy.com/news5254.html

ملاحظات على هامش رأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص ... حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة و النهوض بِها

أضيف في 13 أبريل 2015 الساعة 54 : 16

جريدة النشرة

ملاحظات
على هامش رأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص مشروع القانون إطار رقم 97.13 المتعلق بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة و النهوض بِها
للأستاذ : عبد الكريم لهوايشري

أحال مجلس المستشارين مشروع القانون الإطار رقم 97.13 التعلق بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة و النهوض بِها على المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهي مؤسسة حدد المشرع اختصاصها في إبداء الرأي والمشورة بطلب من جهات محددة بالقانون، أو بمبادرة منها.

ومعلوم أن رأي المجلس وغيره من المؤسسات المماثلة ليس ملزما، بمعنى أن الجهة التي يقدم إليها تكون مقيدة به، بل لها كامل الصلاحية في أن تأخذ بِه كلا أو بعضا، حالا أو استقبالا، أو تتركه جانبا.

لكن بعد قراءة هذا الرأي وما تضمنه من وتوصيات أحببت أن أسجل عليه الملاحظات الآتية:

أولا: لم تتم الإشارة بتاتا إلى أهمية المشروع من حيث قوته القانونية التي يتمتع بها، فهو مشروع قانون إطار، يأتي ضمن مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 71 من الدستور التي أعطت للبرلمان "صلاحيات التصويت على قوانين تضع إطارا للأهداف الأساسية لنشاط الدولة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية"، و بالتالي فهو ليس مشروع قانون عادي، بل مشروع قانون إطار سيحدث ثورة في مجاله، وكان حري بالمجلس أن يتحدث عن هذا و قَدْ يغنيه ذلك عن بَعْض ما ورد في توصياته؛

ثانيا: إن القانون الإطار من حيث هو، لا يدخل في تفاصيل المقتضيات القانونية وجزئياتها بل يرسم الأهداف ويضع التوجهات الكبرى للدولة في المجال، أما التفاصيل والجزئيات ذات الصِّلة بمجاله فانه يتركها ويحيلها على القوانين العادية والنصوص التنظيمية الأخرى.

وهكذا، فَلَو تم الانتباه إلى هذا لما غرق رأي المجلس في تفاصيل وجزئيات لم تكن غائبة على معد المشروع الذي ظل وفيا لطبيعة النص التشريعي من غير إغفال لما تضمنه الدستور من مقتضيات ذات الصِّلة بمجال حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها أو ما نصت عليه الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بهذا المجال؛

ثالثا: إن السياق الذي أعد فيه المجلس رأيه حول مشروع هذا القانون الإطار والمنهجية المعتمدة في ملاحقة 16 مادة من مشروع القانون إطار من أصل 26 مادة ببعض التدقيقات بغرض تقويتها، كما ورد في كثير من التوصيات الفرعية، جعل المجلس يهمل المستجدات الكبرى التي جاء بها هذا المشروع، وهي مسجدات غير مسبوقة، وكان حري بالمجلس أن يقف عندها مليا ليبرزها لكل من يعنيه الأمر، وهو أمر تقف عنده المؤسسات التي تحترم نفسها، إذ غالبا ما تقف عند المكتسبات التي كرسها المشروع فتزكيها، ثم عند المستجدات التي جاء بها فتثمنها أو تقويها إن كانت تحتاج إلى ذلك، وأخيرا توصي بالقضايا التي لم ترد في النص؛

رابعا: إن الحقوق لا تأتي دفعة واحدة بَلْ تخضع للتطور والتراكم، وهو ما يعبر عنه بالتدرج الذي يروم الكمال، وهو ناموس كوني، إذ الأشياء لا تقع بين عشية وضحاها، لذا فان تنزيل مضامين الاتفاقية الدولية ذات الصِّلة تعامل معها المشروع بشكل عقلاني متدرج، وقد وافق في منهجه المنحى الذي سار عَلَيْه الدستور في كثير من مقتضياته، فما أكثر القضايا التي يمكن أن تكون موضوع توصية، لكِنني أظن أن المؤسسات الدستورية ليست نقابات لها مطالب أو جمعيات لها مصالح بل مؤسسات وطنية للحكامة الجيدة في مجال اختصاصها المنصوص عليها في الباب الثاني عشر من الدستور، تعد رأيها في الموضوع وعند تقديمه تأخذ بعين الاعتبار اكراهات الدولة المالية والاقتصادية والاجتماعية، فأعمال العقلاء منزهة عن العبث؛

خامسا: نخلص في هذه الملاحظة إلى القول بان رأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مشروع القانون إطار رقم 79.13 المتعلق بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها لا يعدو أن يكون في جزء كبير منه تكرار لما ورد في المشروع من معطيات بلغة أخرى أوهمت غير المطلعين على المشروع بأنها مقترحات المجلس في مجال الإعاقة وتوصياته، في حين أن الأمر غير ذلك.

http://annachra.ma/news3086.html

الوطية – زيارة الى مركز التخييم والمشاركة في تشكيل لوحة فنية تحت عنوان – رسالة التسامح –

أضيف في 13 أبريل 2015 الساعة 21 : 02

اخبار الصحراء // الحسين بنجامع الوطية متابعة

في اليوم الموالي نعد انطلاق الدورة التكوينية للمستفيدات والمستفيدين لفائدة المتفوقين جهويا قامت مساء اليوم بزيارة الى مركز التخييم للوطية رفقة بعض اعضاء اللجنة الجهوية لحقوق والسادة المؤطرين للورشات كما حضر ايضا النائب الاقليمي للشباب والرياضة بطانطان.بعد تتبع جانب من الفقرات التنشيطية للدين استفادوا من التخييم والدي يصادف فعاليات الدورة الربيعية للتداريب التكوينية من 04 الى 14ابريل 2015 تحت شعار – تكوين.تربية.واخلاق– وضمن النشاط المقام وايضا بعمل مشترك قامت المجموعة برسم لوحة تشكيلية بمشاكة الجميع حملت عنوان / رسلة التسامح/ووقع الجميع ببصمات تحمل اياديهم بالوان مختلفة يتوسطه شعار **المجلس الوطني لحقوق الانسان**.

http://akhbarsahara.com/news1675.html

تصريح للاستاذ بوشعيب دو الكيفل اطاربمديرية النهوض بحقوق الانسان بالمجلس الوطني لحقوق الانسان

http://akhbarsahara.com/showvideo309.html

أنشطة اللجنة الجهوية لحقوق الانسان طانطان كلميم

أضيف في 13 أبريل 2015 الساعة 20 : 18

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان طانطان – كلميم، يوم السبت 11 أبريل 2015 بمقرها بمدينة كلميم، حفل تقديم مؤلف جماعي حول الهجرة المغربية لجزر الكناري (Migrations marocaines aux Canaries)للباحثين الجامعيين محمد الشارف ومحمد بنعتو ومحمد وهبي وذلك بحضور الاستاذ محمد الشارف المشرف على العمل ومدير المرصد الجهوي للهجرات مجالات ومجتمعات بكلية الآداب والعلوم الانسانية باكادير.

ويؤرخ المؤلف، الذي أصدره مركز الدراسات الصحراوية التابع لجامعة محمد الخامس بالرباط، في الجزء الكبير منه لهجرة أبناء منطقة وادنون والمجال المحاذي لها نحو الجزر الخالدات.

ويأتي تقديم الكتاب في إطار جهود اللجنة للإسهام في النهوض بحفظ التاريخ والذاكرة وكذا الاهتمام بمختلف مجالات البحث العلمي التي تهم مجال اختصاصها الترابي.

يذكر أن مركز الدراسات الصحراوية، الذي افتتح في فبراير 2013، أحدث بشراكة بين كلية الآداب والعلوم الإنسانية،–جامعة محمد الخامس أكدال الرباط والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ووكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم الجنوبية للمملكة والمكتب الشريف للفوسفاط. ويهدف المركز بشكل خاص إلى القيام بأبحاث متعددة التخصصات تهم مجالات المعرفة التاريخية والاجتماعية والثقافية بمفهومها الواسع للأقاليم الجنوبية وتشجيع البحث في خدمة التنمية.

http://saharaojos.com/news1171.html

إشكالية "الإجهاض السري" في جلسة استماع نظمتها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة بني ملال خنيفرة

• أحمد بيضي

في إطار النقاش الدائر حول إشكالية الإجهاض السري، **وتكليف المجلس الوطني لحقوق الإنسان** بإجراء لقاءات واستشارات موسعة مع مختلف الفاعلين، لأجل تلقي آرائهم واقتراحاتهم ومواقفهم في هذه القضية من مختلف الزوايا والتوجهات، نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان (جهة بني ملال، خريبكة خنيفرة)، يوم السبت 4 أبريل 2015، جلسة استماع ببني ملال، حضرها فاعلون جمعويون وأطباء ومحامون وإعلاميون وحقوقيون، ومدرسون وباحثون وخبراء قانونيون، بينهم مدافعات عن حقوق النساء، للمشاركة في النقاش المجتمعي الجاري حاليا حول الموضوع في أبعاده الاجتماعية والقانونية والدينية والطبية والحقوقية.

الجلسة التي أشرف عليها، إلى جانب رئيس اللجنة الجهوية، ذ. علال البصراوي، عضوا المجلس الوطني، ذ. السعدية وضاح وذ. عبد الرحيم شهيد، تأتي في الوقت الذي يعرف فيه المغرب تفاقما خطيرا في معدلات الإجهاض بالمغرب، وقد ذكّرت ذ. السعدية وضاح بالسياق الذي تأتي فيه جلسات اللجن الجهوية، بناء على استقبال الملك محمد السادس، يوم الاثنين 16 مارس الماضي، لرئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ووزيري العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية، بغاية الانكباب على مناقشة مسألة الإجهاض السري، وإجراء ما يمكن من اللقاءات مع مختلف الفاعلين على اختلافهم واختلاف أطيافهم.

وقد عرفت الجلسة مجموعة هامة من الآراء المختلفة حول إشكالية الإجهاض والتفكير في سبل تعديل المقتضيات القانونية بما يراعي مصلحة المجتمع والأعراف، ومدى تداعيات عدم تغيير قانون الإجهاض، وإسهام ذلك في الظواهر الاجتماعية الرهيبة، وفي اضطرار الحوامل للخيارات التقليدية، والمخاطر المهددة لصحة الأم والجنين، بينما حضر الجانب الفقهي واختلاف المذاهب والأئمة، إلى جانب تناول حالة الأمهات العازبات والقاصرات الحوامل، والحرية الجسدية والتربية الجنسية، والقواسم المشتركة بين الطب والفقه والقانون وحقوق الإنسان بشأن الموضوع، والإمكانية المتاحة للتمييز بين الحالات التي تستوجب الرغبة في الإجهاض.

وبينما تضاربت آراء بين الدعوة لتقنين الإجهاض أو تجريمه، والدعوة لتحديد سن الجنين المراد إجهاضه، رأى فيه البعض نوعا من قتل النفس في حين ربطته أخرى بالحل الأمثل للحد من الظواهر التي لا تقل عن الأطفال المتخلى عنهم والذين يتم التخلص منهم في المزابل، ولم تخل الجلسة من استحضار تعاليم الدين الإسلامي والتطورات التي يعرفها المجتمع المغربي، مع التساؤل حول مدى استعداد الدولة لليوم الذي يضحى فيه الإجهاض مسألة قانونية، ومدى أحقية المرأة في قرار الحفاظ على جنينها أو إجهاضه.

المداخلات التي دامت لحوالي ثلاث ساعات، مرت كلها في أجواء عالية من الطرح الهادئ والتشاور العميق الذي يحمل رغبة الجميع في تبني حلول تأخذ بعين الاعتبار اقتراحات الجميع، وإذ من السابق لأوانه قيام الصحافة بنشر ما تم الحصول عليه من تفاصيل حول "جلسة الاستماع" يبقى من المرتقب الإعلان عن خلاصة ما تم استجماعه من مداخلات وآراء وتصورات بعد رفعها في الأجل الذي تم تحديده خلال اللقاء الملكي مع الأطراف المعنية.

http://www.assahifanews.ma/9688.html

L'OMDH renouvelle ses instances dirigeantes

Boubker Largo remplace Mohamed Nechnache à la tête de l'organisation

L'Organisation marocaine des droits de l'Homme (OMDH) a renouvelé ses instances dirigeantes en élisant un nouveau président et un conseil national lors de son 9ème Congrès tenu ce week-end à Rabat sous le thème : « Mise en œuvre et effectivité des droits, pilier de l'Etat de droit ».
En effet, l'ancien secrétaire général de l'OMDH, Boubker Largo, a été élu dimanche à la tête de cette organisation pour un mandat de trois ans. Il remplace à ce poste l'ancien président, Mohamed Nechnache. Les congressistes ont élu également un conseil national composé de 51 membres dont 17 femmes, alors que le bureau exécutif se compose de 15 membres.
Plusieurs personnalités politiques et associatives ont assisté à l'ouverture du congrès de l'OMDH dont l'ancien Premier ministre du gouvernement de l'Alternance et l'un des fondateurs de l'OMDH, Abderrahman El Youssoufi, le Premier secrétaire de l'USFP, Driss Lachguar, le président de la Commission administrative du parti, Habib El Malki, l'ancien président de l'OMDH, Abdelaziz Bennani, **le secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Mohammed Sebbar,** le délégué interministériel des droits de l'Homme, Mahjoub El Hiba, et la secrétaire générale de FIDH, Amina Bouayach.
En marge du congrès, l'OMDH a organisé un séminaire sur la « mise en œuvre des droits humains et leur effectivité : quelle approches pour quels contextes ».
« Si les droits humains étaient universels, indissociables et interdépendants, les droits civils et politiques ont connu une mise en œuvre et une protection relativement évolutive, dues à leur nature contraignante, comparativement aux droits économiques, sociaux, culturels et environnementaux qui ne bénéficient pas d'autant de reconnaissance, de mise en œuvre et d'effectivité, pour la majorité d'entre eux », ont affirmé les organisateurs dans une note de cadrage distribuée au début de ce séminaire.
Pour Abdelaziz Atiki, professeur de droit à l'Université de Fès, a évoqué la même problématique en ce qui concerne la mise en application des droits économiques, sociaux et culturels au Maroc.
« La mise en œuvre des droits économiques et sociaux exige des ressources contrairement aux droits civils et politiques qui ne nécessitent que la volonté politique et la prise de mesures pour leur mise en application », a-t-il reconnu. Outre ce handicap, l'intervenant a insisté sur d'autres conditions requises pour que ces droits soient mis en œuvre. Abdelaziz Atiki a d'abord souligné le rôle important de la justice administrative. Et pour améliorer cette justice, il a appelé à la création d'un conseil d'Etat qui aura un rôle important dans le développement des mécanismes garantissant l'effectivité de ces droits. Il a, par la suite, mis en exergue la nécessité d'améliorer la justice constitutionnelle. Celle-ci a un rôle prépondérant dans la protection des droits dont les droits sociaux et économiques consacrés par la Constitution de 2011.
Nicolas Sartorius, vice-président de l'Association espagnole « Alternativas », a passé en revue l'expérience espagnole en matière de mise en œuvre des droits culturels et linguistiques.

Il a mis l'accent sur l'importance de la Constitution de la transition politique de 1978 qui, dans son article 3, défend la richesse linguistique de l'Espagne et la considère comme un patrimoine culturel qu'il faut protéger et respecter. Pour ce faire, la Loi suprême a stipulé que le castillan est la langue espagnole officielle de l'Etat, mais elle a en même temps reconnu comme officielles d'autres langues utilisées dans les Communautés autonomes telles que le basque, le galicien, et le catalan.

Enfin, Ahmed Moufid, professeur de droit constitutionnel à l'Université de Fès et également membre de l'OMDH, a affirmé que la protection des droits et des libertés est tributaire de la nécessité de garantir l'indépendance du pouvoir judiciaire au sens large du terme. Cette indépendance, selon l'intervenant, ne concerne pas uniquement les magistrats, mais également le Parquet et l'administration judiciaire qui doit être gérée par le Conseil supérieur du pouvoir judiciaire.

Inédit : Une «Semaine Maroc» en Allemagne

Bouchra Elkhadir Publié le 14 Avril 2015

C'est un événement inédit: l'Allemagne accueillera, du 20 au 26 avril, la Semaine du Maroc en Allemagne, dans trois principales villes: Berlin, Düsseldorf et Frankfort.

Cet événement est initié par le ministère chargé des Marocains Résidant à l'Etranger et des Affaires de la migration et l'ambassade du Maroc en Allemagne, avec la participation de plusieurs ministères, institutions et organismes publics et privés nationaux. Il sera marqué par plusieurs temps forts à l'adresse de la communauté marocaine en Allemagne et de personnalités allemandes représentant les mondes politique, économique, des affaires, de la culture et de l'Art.
Ainsi, la Semaine du Maroc en Allemagne connaîtra l'organisation de plusieurs événements à vocation culturelle, artistique, sociale et économique «qui se veulent autant d'espaces de promotion du Maroc, de débat et de partage avec un public intéressé et diversifié», souligne le ministre de tutelle. En effet, pour réussir cette première édition, un programme riche a été concocté pour cette manifestation avec la participation d'un gotha d'intellectuels.

Lundi 20 avril à Berlin
Une rencontre sur les réformes politiques au Maroc se déroulera au siège du Parlement fédéral allemand «Bundestag» (sur invitation) avec la participation de parlementaires marocains et allemands. Parmi les conférenciers, il y aura Youssef Amrani, ancien ministre délégué auprès du ministre des AE et de la Coopération, actuellement chargé de mission au Cabinet Royal, **Driss El Yazami, président du Conseil National des Droits de l'Homme** et Abdellah Saaf, directeur du Centre des Etudes et Recherches en Sciences Sociales. Dans l'après-midi, une conférence sur la diversité culturelle marocaine se déroulera au musée de Pergamon avec la participation de l'écrivain Tahar Ben Jelloun, de l'écrivain Dr Fouad Laroui, du Pr Driss Khrouz (directeur de la Bibliothèque Nationale du Royaume du Maroc, BNRM) et du Pr Ahmed Boukouss (recteur de l'Institut Royal de la Culture Amazighe, IRCAM). Le modérateur de cette rencontre sera le Dr Stefan Weber, directeur du Musée de l'art islamique au Pergamon.
Toujours à Berlin, le programme prévoit, mardi 21 avril, une visite de l'exposition sur la présence allemande au Maroc, au Centre culturel de l'ambassade du Maroc en Allemagne.

Mardi 21 avril à Düsseldorf
Est prévue la projection du film «Zineb, la rose d'Aghmat» de Farida Bourquia, à la salle de cinéma «Savoy Theater» (entrée libre), précédée d'une présentation du film par sa réalisatrice.

http://www.lereporter.ma/societe/actualite-societe/5201-in%C3%A9dit-une-%C2%ABsemaine-maroc%C2%BB-en-allemagne

Mercredi 22 avril

Les conférences se dérouleront à la Salle de la mairie de Düsseldorf en présence de Thomas Geisel, maire de Düsseldorf, Omar Zniber, ambassadeur du Maroc en Allemagne et Anis Birou, ministre chargé des MRE et des Affaires de la migration. Le 1er panel sera organisé autour du thème «Les relations économiques entre le Maroc et l'Allemagne». Le second panel s'intéressera à «La coopération maroco-allemande dans les domaines de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique». Cette journée verra aussi l'ouverture du stand de l'Office Allemand d'Echanges Universitaires (DAAD) à la salle de la mairie de Düsseldorf et la signature d'un protocole de coopération entre l'Université Moulay Ismaïl de Meknès et le Centre des Sciences appliquées de l'Université allemande d'Achen. Le jeudi 23 avril, une rencontre aura lieu avec la diaspora marocaine résidant en Allemagne....

Vendredi 24 avril à Frankfort

Ouverture du Pavillon Maroc à Frankfort sur une superficie de 1.400 m2: animation, dégustation culinaire... Une conférence sur «Immigration/Vivre ensemble» est prévue à la salle Jahrhunderthalle, avec la participation de l'ambassadeur Omar Zniber, de Fatima Marouan (ministre de l'Artisanat et de l'Economie sociale et solidaire), d'Anis Birou, d'Ahmed Boukouss, de Mohamed Khachani (président de l'Association Marocaine d'Etudes et de Recherche sur les Migrations au Maroc), de Stefan Vaydener (écrivain allemand) et de Mohamed Mossad (écrivain marocain en Allemagne). Lors de cette journée, Soraya Moket présentera et signera son livre traitant de l'histoire des MRE en Allemagne. Le modérateur de cette rencontre sera l'ancien ambassadeur d'Allemagne au Maroc, Ulf-Dieter Klemm.

Bouchra Elkhadir

Le Maroc a mis en place une stratégie préventive et flexible pour l'éradication du terrorisme (ambassadeur)/ 2

Consciente que la lutte anti-terroriste ne doit pas se limiter à l'approche sécuritaire, Rabat a œuvré en outre pour trouver des solutions socio-économiques afin de mettre fin aux causes à l'origine du terrorisme, a relevé l'ambassadeur, soulignant que le gouvernement marocain a déployé beaucoup d'efforts pour faire face aux idéologies extrémistes, en particulier parmi les pauvres et les catégories marginalisées, à la faveur de l'amélioration des soins de santé, la fourniture d'une formation professionnelle au profit des chômeurs, le développement de l'infrastructure rurale et la promotion des conditions de vie de tous les Marocains. Dans ce cadre, il a noté que SM le Roi Mohammed VI a lancé, en mai 2005 l'Initiative nationale pour le développement durable, un programme social qui a nécessité la mobilisation de 1,2 milliard de dollars, dans le but de créer des milliers d'activités génératrices de revenus dans le pays et améliorer, par conséquent, la vie de plus de 5 millions Marocains. Par ailleurs, M. Reffouh a indiqué que le Maroc a accordé un intérêt particulier aux réformes politiques et aux droits de l'Homme, deux composantes principales des efforts consentis par le Maroc dans l'éradication des causes du terrorisme, citant à ce propos la mise en place du **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH**), une institution visant le renforcement de l'engagement du Royaume en matière des droits et des libertés des citoyens, outre la création de l'Instance centrale de prévention de la corruption (ICPC) en vue de la coordination, la supervision et la surveillance de la mise en œuvre des politiques anti-corruption. Il a également relevé que la nouvelle Constitution marocaine, approuvée en 2011 à l'issue d'un référendum populaire, confirme l'adoption du choix d'une société démocratique et moderne respectueuse des droits de l'Homme et consolide l'égalité entre les sexes, la pluralité de l'identité nationale, la bonne gouvernance et l'Etat de droit. S'agissant de la chose religieuse, M. Reffouh a souligné que le Maroc a procédé à la restructuration du champ religieux pour protéger les citoyens contre les influences extrémistes et étrangères et promouvoir l'Islam modéré dominant dans le pays, ajoutant que le Royaume a joué un rôle pionnier en matière de lutte contre la pensée djihadiste à travers la réalisation des réformes religieuses prônant l'Islam modéré qui s'inspire des principes tolérants du rite malékite. Ces mesures, a-t-il poursuivi, portent en particulier sur le renforcement du rôle des mosquées et leur protection contre toute forme d'exploitation, la promotion de l'enseignement et la modernisation des programmes scolaires, ainsi que le lancement d'un programme de formation des imams et des mourchidates, dans le cadre d'une stratégie intégrée visant la préparation d'une nouvelle génération d'imams du Maroc et de nombre de pays amis, le but étant de diffuser les principes de l'Islam modéré et du juste milieu.

http://www.menara.ma/fr/2015/04/13/1600927-le-maroc-mis-en-place-une-strat%C3%A9gie-pr%C3%A9ventive-et-flexible-pour-l%E2%80%99%C3%A9radication-du-terrorisme-ambassadeur-2.html